الأمم المتحدة

E/ECA/COE/43/20

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
25 February 2025

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع الثالث والأربعون
أديس أبابا، ١٢-١٤ آذار/مارس ٢٠٢٤

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*
موعد الدورة الثامنة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكان انعقادها وموضوعها

موعد الدورة الثامنة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكان انعقادها وموضوعها

مذكِّرة من الأمانة

أولا- مقدمة

١- تتضمن هذه الوثيقة اقتراحات مقدمة من الأمانة لكي تنظر فيها لجنة الخبراء. وقد تودّ هذه الأخيرة النظر في موعد الدورة الثامنة والخمسين للجنة الاقتصادية المقررة في عام ٢٠٢٦، وتحديد مكان انعقادها وموضوعها، وأن تزوّد الأمانة بالتوجيه في هذا الصدد.

ثانيا- الموعد والمكان

٢- تقترح الأمانة أن تُعقد الدورة الثامنة والخمسون للجنة الاقتصادية لأفريقيا في مقرها الكائن في أديس أبابا في آذار/مارس ٢٠٢٦. ويجوز لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين أن يقرر خلاف ذلك بموجب دعوة من دولةٍ عضو في اللجنة الاقتصادية لاستضافة الدورة المذكورة، شريطة أن تكون تلك الدولة العضو قد وافقت، عملا بقرار الجمعية العامة ٤٠/٢٤٣، على تحمل التكاليف الإضافية الفعلية التي تترتب، بصورة مباشرة وغير مباشرة، عن عقد الاجتماع خارج مقر اللجنة.

* E/ECA/COE/43/1

A.25-00260 (A)

ثالثا- الموضوع

٣- تقدم الأمانة المواضيع التالية لكي تنظر فيها لجنة الخبراء:

(أ) الخيار الأول: ''مستقبل العمل في أفريقيا في ظل التغير الديمغرافي والتكنولوجي والمناخي''؛

(ب) الخيار الثاني: ''النمو من خلال الابتكار: تسخير البيانات والتكنولوجيات الرائدة لتحقيق التحول الاقتصادي لأفريقيا''؛

(ج) الخيار الثالث: ''تسخير الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي والتمويل المناخي لتحقيق المرونة الاقتصادية والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ في أفريقيا''.

ألف- معلومات أساسية

٤- تقف أفريقيا في منعطف حاسم، حيث يتمثل مفتاحُ تحولها الاقتصادي وقدرتها على الصمود في وجه تغير المناخ في سكانها الذين ينمون بسرعة ويتميزون بالشباب، وثرواتها من الموارد الطبيعية، وبروز التكنولوجيات الرائدة وتطورها إلى جانب التجارة بين البلدان الأفريقية. ومن ثم لا مناص من اعتماد خيارات استراتيجية في مجال السياسة العامة تتيح للدول والمؤسسات الأفريقية الاستفادة من تلك الموارد لتحقيق التحول الاقتصادي والتكيف مع التغيرات الرئيسية في الاقتصاد العالمي، والأوضاع الجيوسياسية المتغيرة، والتكنولوجيات الجديدة، وتغير المناخ، والاتجاهات الإقليمية الكبرى. وتهدف المواضيع المقترحة إلى تمكين الجهات المعنية من استكشاف ما ينبغي اتخاذه من خيارات وتدابير سياساتية محددة.

١- الخيار الأول: ''مستقبل العمل في أفريقيا في ظل التغير الديمغرافي والتكنولوجي والمناخي''؛

٥- ثمة ثلاث مسائل حاسمة ستشكل مستقبل العمل في أفريقيا: سكان أفريقيا الذين ينمون بسرعة ويتميزون بالشباب، وبروز التكنولوجيات الرائدة، وتغير المناخ. فبحلول عام ٢٠٦٣، سيمثل الشباب نصف المليارَي نسمة من سكان القارة الذين هم في سن العمل، ويشكل هذا المليار من العمال الشاب رصيدا ديموغرافيا ثمينا، إذا أمكن إيجاد ما يكفي من الوظائف المنتجة. وثمة حاجة إلى سياسات لتعزيز تنمية المهارات في أوساط القوى العاملة لأنه سيتم الاستغناء عن العديد من الوظائف بسبب تنامي الرقمنة (لا سيما الاستخدام الواسع النطاق للذكاء الاصطناعي) واعتماد تكنولوجيات أخرى. وقد بدأت هذه العملية بالفعل وتسارعت بسبب جائحة كورونا. وستظل الآثار السلبية لتغير المناخ على سبل العيش محسوسة، وهو ما يتطلب حلولا مستدامة تشمل استحداث وظائف خضراء في قطاع الطاقة المتجددة ومجال الزراعة المستدامة، ضمن إطار الإنتاج والاستهلاك المستدامين.

٦- وإذا ما وقع الاختيار على الخيار الأول، فسيستلزم ذلك تحليل الآثار المترتبة عن هذه الاتجاهات الكبرى، وهي اتجاهات واسعة ومتنوعة، تتيح فرصا وتطرح تهديدات في الوقت ذاته. ولكي تغتنم الدول الأفريقية هذه الفرص على الوجه الأكمل، من الضرورة بمكان أن يتمتع سكانها بتعليم وصحة أفضل، وأن يكونوا أكثر إلماما بالتكنولوجيا، وأكثر استعدادا لمواجهة عالم العمل الذي يشهد تغيرات متسارعة. وسينطوي ذلك أيضا على استكشاف الخيارات والتدابير السياساتية اللازمة لإيجاد سوق عمل مستقبلي شامل للجميع ومستدام، يُحرص فيه على توفير فرص العمل اللائق.

٢- الخيار الثاني: ”النمو من خلال الابتكار: تسخير البيانات والتكنولوجيات الرائدة لتحقيق التحول الاقتصادي لأفريقيا“؛

٧- رغم الاعتراف على نطاق واسع بأهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار في القارة، لا تزال هناك تحديات، مثل انخفاض مستويات الاستثمار في البحث والتطوير، والبنية التحتية غير الكافية، ومحدودية التفاعل بين العوامل الدافعة للعلم والتكنولوجيا والابتكار من جهة والمستفيدين المحتملين منها من جهة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى تراجع أهمية المهارات التقليدية وبروز البيانات والتكنولوجيا كركائز للاقتصاد، من الأهمية بمكان أن تنتقل البلدان الأفريقية من الاقتصادات القائمة على الموارد إلى الاقتصادات القائمة على البيانات.

٨- وإذا وقع الاختيار على الخيار الثاني، فسينطوي ذلك على استكشاف الخيارات والتدابير السياساتية اللازمة للاستفادة من البيانات والتكنولوجيات الرائدة، بهدف الدفع بعجلة النمو الاقتصادي الأفريقي من خلال استخدام النظم الآلية، وإيجاد فرص العمل، والتكامل الإقليمي، وتطوير القطاعات الفرعية المدعومة بالتكنولوجيا في قطاعات المالية، والزراعة، والتعليم، والرعاية الصحية.

٣- الخيار الثالث: ”تسخير الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي وتمويل المناخ لتحقيق المرونة الاقتصادية والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ في أفريقيا“.

٩- تكتسي الموارد الطبيعية لأفريقيا أهمية حاسمة للتحول الاقتصادي للقارة وقدرتها على الصمود في وجه تغير المناخ. وهناك حاجة إلى سياسات استراتيجية لإدارة الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا، والعمل المناخي، والتجارة، إلا أن إيجاد التمويل يمثل تحديا، بالنظر إلى أعباء الديون الثقيلة التي ترهق كاهل الدول، وقلة مصادر الإيرادات الخارجية التقليدية، والصعوبات التي تكتنف تعبئة الموارد المحلية. ومن الأهمية بمكان اتباع مقاربات ابتكارية، إذا أريد للدول والمؤسسات الأفريقية تسخير الموارد الطبيعية الهائلة التي تزخر بها القارة لتعزيز مرونتها الاقتصادية وقدرتها على الصمود إزاء تغير المناخ.

١٠- وإذا وقع الاختيار على الخيار الثالث، فسيترتب عن ذلك النظر في الخيارات والتدابير السياساتية اللازمة للتصدي لمشاكل من قبيل الأصول العالقة والاعتماد على السلع الأساسية.

وفي السياق الأفريقي، تتعلق هذه المشاكل بالاحتياجات التالية: الاستفادة من الموارد الطبيعية الأفريقية في الانتقال العالمي إلى اقتصاد منخفض الكربون؛ وإطلاق العنان لإمكانات القارة من الموارد المعدنية، والنفط، والغاز، والأراضي، والغابات، ومصايد الأسماك. وتحقيق التوازن بين التفاعل والمفاضلة في مجال السياسات بين التكنولوجيا، والتجارة، والموارد الطبيعية، والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. واستخدام التمويل الأخضر، بما يشمل تمويل المناخ، وأرصدة التنوع البيولوجي، إلى جانب الأدوات المالية الابتكارية الأخرى، لتمويل التحول الاقتصادي والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ في أفريقيا.

باء- المواضيع السابقة

١١- ترد في مرفق بهذه الوثيقة قائمة مرجعية بمواضيع الدورات السابقة للجنة الاقتصادية لأفريقيا التي عقدت منذ عام ٢٠٠٠.

المرفق

مواضيع الدورات السابقة للجنة الاقتصادية لأفريقيا

الدورة	*الاجتماعات السنوية المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي*	*السنة*	*الموضوع*
السادسة والخمسون	لا ينطبق	٢٠٢٤	تمويل الانتقال إلى اقتصادات خضراء شاملة للجميع في أفريقيا: الضرورات والفرص وخيارات السياسات العامة
الخامسة والخمسون	لا ينطبق	٢٠٢٣	تعزيز الانتعاش والتحول في أفريقيا للحد من أوجه التفاوت ومواطن الضعف
الرابعة والخمسون	لا ينطبق	٢٠٢٢	تمويل الانتعاش في أفريقيا: فتح آفاق جديدة
الثالثة والخمسون	لا ينطبق	٢٠٢١	التصنيع والتنويع المستدامان في أفريقيا في العصر الرقمي في ظل جائحة كوفيد-١٩
الثانية والخمسون	لا ينطبق	٢٠١٩	السياسة المالية والتجارة والقطاع الخاص في العصر الرقمي: استراتيجية لأفريقيا
الحادية والخمسون	لا ينطبق	٢٠١٨	منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وهامش الحركة المتاح على الصعيد المالي من أجل إيجاد الوظائف والتنويع الاقتصادي
الخمسون	العاشرة	٢٠١٧	النمو وعدم المساواة والبطالة
التاسعة والأربعون	التاسعة	٢٠١٦	نحو نهج متكامل ومتسق فيما يخص التنفيذ والرصد والتقييم لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة
الثامنة والأربعون	الثامنة	٢٠١٥	تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣: التخطيط والتعبئة والتمويل من أجل التنمية
السابعة والأربعون	السابعة	٢٠١٤	التصنيع لأغراض التنمية الشاملة للجميع والمفضية إلى التحول في أفريقيا
السادسة والأربعون	السادسة	٢٠١٣	التعجيل بالتكامل الإقليمي وتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية
الخامسة والأربعون	الخامسة	٢٠١٢	تحرير الطاقات الكامنة لأفريقيا باعتبارها قطباً للنمو العالمي
الرابعة والأربعون	الرابعة	٢٠١١	إدارة التنمية في أفريقيا
الثالثة والأربعون	الثالثة	٢٠١٠	تعزيز النمو المستدام بمعدلات عالية لخفض معدلات البطالة في أفريقيا
الثانية والأربعون	الثانية	٢٠٠٩	زيادة فعالية السياسة المالية لتعبئة الموارد المحلية
الحادية والأربعون	الأولى	٢٠٠٨	التصدي للتحديات الجديدة التي تواجه أفريقيا في القرن الحادي والعشرين
الأربعون	لا ينطبق	٢٠٠٧	تسريع النمو والتنمية في أفريقيا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية: التحديات الناشئة واستشراف المستقبل
التاسعة والثلاثون	لا ينطبق	٢٠٠٦	معالجة مشكلة العمالة في أفريقيا
الثامنة والثلاثون	لا ينطبق	٢٠٠٥	تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا
السابعة والثلاثون	لا ينطبق	٢٠٠٤	إدماج السياسات التجارية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية
السادسة والثلاثون	لا ينطبق	٢٠٠٣	نحو مزيد من اتساق السياسات والمساءلة المتبادلة من أجل فعالية التنمية
الخامسة والثلاثون	لا ينطبق	٢٠٠٢	تسريع وتيرة التقدم والأداء في أفريقيا: تحدي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
الرابعة والثلاثون	لا ينطبق	٢٠٠١	تنفيذ الشراكة الألفية من أجل برنامج الانتعاش الأفريقي: ميثاق انتعاش أفريقيا
الثالثة والثلاثون	لا ينطبق	٢٠٠٠	تحديات تمويل التنمية في أفريقيا